

المجلة العربية
للبحوث والدراسات

السنة الثانية: (مايو، ٢٠٢٤)

تأثير الوعي الأسري في الحد من الجريمة المعلوماتية من وجهة نظر
المربين

الباحثان

أ. عبدالرحمن محمد الحربي

د. عبدالرحمن محمد الحارثي

تأثير الوعي الأسري في الحد من الجريمة المعلوماتية من وجهة نظر

المربين

الباحثان

أ. عبدالرحمن محمد الحربي

د. عبدالرحمن محمد الحارثي

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الوعي الأسري في الحد من الجريمة المعلوماتية بأبعادها (الجرائم المالية، الجرائم الجنسية، المخالفات الأخلاقية) من وجهة نظر المربين، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي لمناسبتها لطبيعة الدراسة، وقد تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة عشوائية بلغت (٢٦٦) مفردة من المربين من الأسر السعودية وكذلك بعض المختصون في المجال التربوي الأسري، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود تأثير كبير للوعي الأسري في الحد من الجرائم المالية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٨)، حيث يسهم الوعي الأسري في الحد من جرائم الاحتيال المالي وجرائم الغش أثناء التسوق الإلكتروني. وأيضاً وجود تأثير كبير للوعي الأسري في الحد من الجرائم الجنسية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٣)، حيث يسهم الوعي الأسري في الحد جرائم استدراج الفتيات لممارسات غير أخلاقية، ونشر المواد الإباحية. وأيضاً وجود تأثير كبير للوعي الأسري في الحد من المخالفات الأخلاقية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٢)، حيث يسهم الوعي الأسري في تقليل الاعتداء المعلوماتي بما يمس القيم الدينية، كما يحد من التشهير بالآخرين. وقد أوصت الدراسة بضرورة تدريب أفراد الأسرة السعودية على اتخاذ التدابير والإجراءات والاحتياطات الأمنية اللازمة لحماية أنفسهم وذويهم من الجرائم المعلوماتية والحد من مخاطرها، والتي قد ترجع إلى ضعف الوعي الأسري بهذه الجرائم.

الكلمات المفتاحية: الوعي الأسري، الجرائم المعلوماتية، المربين.

Abstract:

The study aimed to identify the effect of family awareness in reducing information crime in its dimensions (financial crimes, sexual crimes, and ethical violations) from the point of view of educators. The study relied on the descriptive analytical approach due to its suitability to the nature of the study. The questionnaire was used as the main tool for collecting data from a sample. A random sample of (266) individuals from educators from Saudi families, as well as some specialists in the field of family education. The results of the study revealed a significant impact of family awareness in reducing financial crimes, with an arithmetic average of (4.58), as family awareness contributes to reducing financial fraud and fraud crimes while shopping online. There is also a significant impact of family awareness in reducing sexual crimes, with an arithmetic average of (4.53), as family awareness contributes to reducing crimes of luring girls into immoral practices and publishing pornographic materials. There is also a significant impact of family awareness in reducing moral violations, with an arithmetic average of (4.52), as family awareness contributes to reducing information attacks that affect religious values, and also reduces defamation of others. The

study recommended the need to train Saudi family members to take the necessary security measures, procedures and precautions to protect themselves and their families from cybercrimes and reduce their risks, which may be due to weak family awareness of these crimes.

Keywords: family awareness, information crimes, educators.

المقدمة:

تعتبر الأسرة الخلية الأولى والأساسية التي يتكون منها أي مجتمع من المجتمعات، فالأسرة نظام إجتماعي يوجد في مختلف الثقافات منذ بداية المجتمعات الإنسانية، فهي المجال الطبيعي لنمو الشخصية حيث تعتبر من أكثر الأنساق تأثيراً في الفرد وتكوين شخصيته، والأسرة هي المنظمة الاجتماعية الأولى التي تشكل الشخصية الإنسانية لأبنائها بشكل مباشر وغير مباشر وتعلم الأبناء السلوك الاجتماعي وتكوين القيم والاتجاهات والدين والأخلاق.

ولا شك أن الوعي الأسري يتشكل منذ نعومة أظافر أفراد الأسرة ويكون عبر مؤسسات المجتمع المدنية والرسمية سواء من خلال التوجيه والإرشاد أو عن طريق التعليم أو الإعلام مروراً بالمؤسسات الثقافية، لذا فإن الأسرة تكتسب وعياً من المجتمع الذي تنتمي له عبر مراحل زمنية ليتشكل هذا الوعي وينتقل عبر الأجيال من الأبناء من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ويعتمد على المستوى الثقافي الجيد والاطلاع قدر الإمكان بأمر التقنية ومخاطرها وهذا بدوره ينعكس على الأبناء حيث يكتسب الأبناء عن الآباء القيم السليمة التي تساعد في توكي المخاطر والتحصين الذاتي (التيماي، ٢٠٢١، ص ١١).

وقد أشارت دراسة غريب والأمير (٢٠١٧) إلى أن ما حققته وسائل التكنولوجيا والاتصالات والإنترنت وشبكة البرمجيات وأجهزة الحاسب والجوال من سرعة الوصول للخدمات، وسهولة تنفيذ المهام اليومية في حياة الإنسان، فقد أصبح التعامل مع الدوائر الحكومية والبنوك والجامعات عن طريق الإنترنت لتوفير المعلومات الخاصة بكل فرد، ولكن لا قيمة لهذه الخدمات إن لم توفر الأمن المعلوماتي لحماية المستخدمين، وكذلك المنشآت من الخسائر المادية أو حتى فقد معلوماتهم الخاصة.

ويؤكد ذلك جواد (٢٠١٥) على أنه وبالرغم من الفوائد والمزايا العديدة لهذه الثورة المعلوماتية، إلا أنه في نفس الوقت فقد زادت أساليب إساءة الاستخدام لها، ومنها استخدامها في ارتكاب بعض الجرائم المعلوماتية والإلكترونية، وهذا النوع من الجرائم استحدث نتيجة التطور العلمي الواسع في مجالات الاتصالات والشبكات، وأدت هذه التطورات إلى ابتعاد المجرمين عن الأساليب التقليدية في ارتكاب الجرائم، وظهور أساليب إجرامية حديثة تتماشى مع العصر الحالي، حيث لم تعد الجريمة ترتكب بشكلها التقليدي، بل تعدى ذلك في

استخدام هذه الوسائل التقنية كأداة في ارتكاب الجريمة، مما سبب ذلك خسائر كبيرة لحقت بالمؤسسات والأفراد باعتبارها تستهدف الاعتداء على البيانات والمعلومات والحياة الخاصة للأفراد، وتهديداً للأمن الوطني للبلدان ومنها ارتكاب جرائم الارهاب والاحتيال والتزوير واختراق المواقع، والتشهير بالأفراد وسرقة الأموال .

ولاشك أنه إذا نجحت الأسرة في أداء وظيفتها والتمثلة في المحافظة على النظام الأسري، فإنها بذلك تحمي أفراد الأسرة من التفرير أو المشكلات التي تنعكس على أدوارها الاجتماعية وتعوقها عن أداء وظائفها وبالمقابل فإن ضعف الدور الأسري في القيام بوظائفها وأهمها توعية أفرادها بمخاطر الجرائم المعلوماتية أو الالكترونية ، وأيضاً تقصيرها بعدم تنبيههم للمخاطر سيكون مردودة سيء على الأسرة والمجتمع ولا شك أن لها أثرها على أفرادها ، إذ تعيق من أدورها وفعاليتها ومواجهتها لمشكلات مع الجهات الرسمية (صائغ ، ٢٠١٨ ، ص٤٠).

وفي ضوء ما سبق تأتي هذه الدراسة للتطرق إلى موضوع تأثير الوعي الأسري في الحد من الجريمة المعلوماتية من وجهة نظر المربين، وذلك انطلاقاً من الحرص على حماية الأسرة وتحقيق الاستقرار لها وذلك من خلال تثقيف وتنمية وعي أفراد الأسرة وزيادة إدراكها للمخاطر الناتجة عن الجرائم المعلوماتية وخطورة عدم الوعي بهذه المخاطر، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا كان أفراد الأسرة على مستوى ثقافي مناسب ووعي وفهم عميق للقوانين والتشريعات الخاصة بالجرائم المعلوماتية.

مشكلة الدراسة:

بناءً على التقرير الصادر عن إدارة مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة لعام ٢٠٢٢ فقد قفز عدد المتهمين في قضايا الجرائم المعلوماتية إلى (٦٦,٨%) مقارنة بالعام ٢٠٢١، فيما ارتفع عدد القضايا بين العامين (٥٤,٨٩%)، وقد بلغ إجمالي المتهمين في عام ٢٠٢٢ (٥٤٣٩) متهماً ، بارتفاع عن العام الذي سبقه بنسبة (٦٧%) (جريدة الوطن، ٢٠٢٣).

كما أشارت دراسة مؤسسة نورتن للدراسات عام ٢٠١٦م أن الجرائم المعلوماتية والالكترونية في المملكة العربية السعودية شملت (٥٨%) من إجمالي السكان مقابل (٤٨%) من سكان العالم أي ما يزيد عن المعدل العالمي (١٠%) سنوياً (صائغ، ٢٠١٨: ٢٠).

كذلك أشار التقرير السنوي الصادر من مركز الأمن الالكتروني (٢٠٢٠) إلى أن حجم التهديدات الإلكترونية والمعلوماتية في السعودية مرتفع، وذلك باستخدام البرمجيات الخبيثة وأدوات وطرق جديدة بهدف الوصول إلى المعلومات الحساسة وإلحاق الضرر بالجهات الحكومية والخاصة (المنتشري، ٢٠٢١: ٩٨) .

واستناداً إلى ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة من نتائج كدراسة علواش (٢٠٢٢) والتي تطرقت لمخاطر الجريمة الإلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وآثارها المتعددة ،

والتي توصلت أن استخدام هذه الشبكات يمثل فرصة لاختراق خصوصية الأفراد والمساحات بأمنهم وارتكاب جرائم إلكترونية؛ فضلاً لما أكدت عليه دراسات الغديان وخطاطبة (٢٠١٨) ، والقحطاني (٢٠١٩) ، والمنتشر-ي (٢٠٢١)، والتي أكدت جميعاً على أهمية الوعي بالأمن المعلوماتي وتعزيز مفاهيمه وضرورة اكساب هذا الوعي لأفراد الأسرة بما يضمن لهم الحماية الشخصية للبيانات والمسؤولية التكنولوجية .

وفي هذا السياق أيضاً أكدت دراسة Alzubaidi (٢٠٢١) أن ٣٢,٥ % من عينة الدراسة ليس لديهم أي فكرة عن هجمات التصيد الاحتيالي، و ٢١,٧ % كانوا ضحية للجرائم الإلكترونية؛ كما أكدت دراسة Ismailova, & Mu (٢٠١٦) إلى أنه على الرغم من العدد الهائل من التقارير حول جرائم الكمبيوتر في الويب، فإن المعرفة بالجرائم المعلوماتية منخفضة جداً، ولا يدرك الطلاب في الغالب العديد من جوانب الجرائم المعلوماتية.

وفي ضوء ما سبق يؤكد لنا ضرورة الحاجة الملحة لإحداث نقلة نوعية في عقلية وفكر مستخدمي التكنولوجيا في المملكة لدفع المستخدمين لاتخاذ الخطوات الاجرائية والاحترازية التي يتوجب عليهم فعلها لتساعدهم على إحباط الهجمات الإلكترونية لحماية معلوماتهم وبياناتهم الشخصية المهمة، كذلك ضرورة وعي الأفراد بمفهوم الأمن المعلوماتي والمتمثل في ثقافة وآداب التعامل المتناسب مع التقنيات الحديثة، وكذلك ضرورة تنمية دور الأسرة في توجيه وإرشاد أفرادها نحو التعامل مع هذه التقنيات وتوعيتهم بمخاطرها وأشكالها وإجراءات الحماية التي يجب اتخاذها لحماية أنفسهم والمجتمع من خطرهما، لكي لا يصبحوا ضحية لها أو طرفاً فيها دون وعي، فدور الأسرة كبير لتحقيق الأمن المعلوماتي للأفراد وإعانتهم على مواكبة الثورة الرقمية وحسن استثمارها بسلامة وأمان . وفي ضوء العرض السابق يتضح لنا مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

تساؤلات الدراسة:

التساؤل الرئيسي: ما تأثير الوعي الأسري في الحد من الجريمة المعلوماتية من وجهة نظر المربين؟

التساؤلات الفرعية:

١. ما تأثير الوعي الأسري في الحد من الجرائم المالية؟
٢. ما تأثير الوعي الأسري في الحد من الجرائم الجنسية؟
٣. ما تأثير الوعي الأسري في الحد من المخالفات الأخلاقية؟
٤. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول تأثير الوعي الأسري في الحد من الجريمة المعلوماتية لدى عينة الدراسة تعزى لمتغيرات (الجنس، المستوى التعليمي)؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

١. التعرف على تأثير الوعي الأسري في الحد من الجرائم المالية.
٢. معرفة مدى تأثير الوعي الأسري في الحد من الجرائم الجنسية.
٣. التعرف على تأثير الوعي الأسري في الحد من المخالفات الأخلاقية.
٤. الكشف عن الفروق التي تحمل دلالة إحصائية حول تأثير الوعي الأسري في الحد من الجريمة المعلوماتية لدى عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات (الجنس، المستوى التعليمي).

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين هما:

(أ) الأهمية النظرية:

١. إن موضوع الدراسة يمثل محاولة لتحديد حجم وأنواع الجرائم المعلوماتية التي ترتكب في المجتمع السعودي، كخطوة أولى وأساسية لا غنى عنها لمواجهتها والعمل على مكافحتها والحد من خطورتها.
٢. ندرة الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة في المجتمع السعودي (على حد علم الباحثين)، حيث أن معظم الدراسات تناولتها من منظور أمني دون أن تدرسه في إطاره التربوي، وكذلك ندرة الدراسات التي اهتمت بمعالجة تلك الجرائم وتقديم التصورات الخاصة بمكافحتها.

(ب) الأهمية التطبيقية:

١. نتائج الدراسة ستساعد الهيئة الوطنية للأمن السيبراني في المملكة العربية السعودية للتعرف على درجة الوعي الأسري بمخاطر الجرائم المعلوماتية، لإعداد الدورات التدريبية التي تعمل على زيادة الوعي الأسري وتعميقه في الأذهان، كما يمكن أن تساعد أيضا وزارة الداخلية كونها جهة أمنية تهتم بتلك الجرائم وتعاقب مرتكبيها.
٢. الخروج بتوصيات علمية تهدف إلى تنمية الوعي الأسري بمخاطر الجرائم المعلوماتية مما يساهم في الحد منها والحفاظ على أمن أفراد الأسرة الشخصي ومن ثم المجتمعي.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة الحالية على تحديد تأثير الوعي الأسري في الحد من الجريمة المعلوماتية من وجهة نظر المربين.
- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على الأسر السعودية داخل مدن ومحافظات المملكة العربية السعودية.

▪ الحدود البشرية: تقتصر الدراسة على عينة من المرين من الأسر السعودية وكذلك بعض المختصون في المجال التربوي الأسري.

▪ الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني للعام ١٤٤٥هـ / ٢٠٢٤م.

مصطلحات الدراسة:

تتمثل المصطلحات التي تعتمد عليها الدراسة في:

(١) الوعي الأسري:

يعرف عبد الحليم (٢٠١٤، ص٩) الوعي الأسري بأنه " مساعدة أفراد الأسرة على تحقيق الاستقرار والتوافق الأسري وحل المشكلات الأسرية، ويهدف إلى نشر الوعي حول أسباب الحياة الأسرية السليمة وأصول عملية تنشئة الأبناء ووسائل تربيتهم ورعاية نموهم والمساعدة في حل مشكلاتهم " .

ويُعرف الباحثان الوعي الأسري إجرائياً بأنه: التصور الفكري والصورة الذهنية التي يحملها أفراد الأسر في المجتمع السعودي عن نوعية الجرائم المعلوماتية ومخاطرها.

(٢) الجرائم المعلوماتية:

عرف نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية في الفقرة الثامنة من المادة الأولى من النظام الصادر بالمرسوم الملكي بتاريخ ١٤٢٨/٣/٨هـ رقم (٧/م) الجرائم المعلوماتية بأنها " أي فعل يرتكب متضمن الحاسب الالي أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام هذا النظام ، ويحدد النظام بهذا التعريف ارتباط محل الجريمة باستخدام الحاسب الالي أو الشبكة المعلوماتية استخداماً مخالفاً للنظام " .

ويقصد بالجرائم المعلوماتية إجرائياً بأنها: الجرائم التي تستهدف الأجهزة الذكية بجميع أنواعها (حاسب، جوال، ... الخ) من خلال اختراقها عبر شبكة الإنترنت بغرض اعاقتها عن العمل أو إغراقها بالفيروسات الضارة بهدف تدميرها كلياً أو جزئياً أو سحب معلومات وبيانات شخصية من محتواها ونشرها بهدف تشويه السمعة أو لاستخدامها في السرقة والابتزاز.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري.

(١) مفهوم الوعي الأسري وأنواعه:

- مفهوم الوعي الأسري:

يشير الوعي إلى إدراك الإنسان لذاته ولما يحيط به إدراكاً مباشراً، وهو أساس كل معرفة، كما يشير إلى الفهم وسلامة الإدراك، ويقصد بهذا الإدراك إدراك الإنسان لنفسه وللبيئة المحيطة به، ولعل هذا يعني فهم الإنسان لذاته وللآخرين عند تفاعله معهم سعياً

لإشباع حاجاته، وقضاء مصالحه وهو مدرك للعلاقات بينه وبين الآخرين والبيئة من خلال المواقف المختلفة (ندا، ٢٠١٧، ص ٧١).

كما يعرف العقيل (٢٠٢٢، ص ٤٧) الوعي أيضاً بأنه مجموعة من المفاهيم والتصورات والآراء والمعتقدات الشائعة لدى أفراد مجتمع معين، والتي تظهر في البداية بصورة واضحة لدى مجموعة من هؤلاء الأفراد ثم يتبناها الآخرون لاقتناعهم بأنها تعبر عن مواقفهم. وامتلاك الوعي يعني أن الشخص يدرك واقعه الاجتماعي ومن ثم فهو ربما يتدخل لتغييره في مسارات معينة، ويمرر الدور الإيجابي للوعي عندما يتصرف الناس من خلال أفكارهم وآرائهم في انجاز واجبات محدد (زيدان، ٢٠١٣، ص ١٥).

والوعي بمعناه العام له مظهران، يذكرهما كرامة (٢٠٢٠، ص ١٣٤) كما يلي:

- أ- الوعي الفردي: ويعبر عن فرد محدد له ظروف ومصالح معينة.
- ب- الوعي الجماعي أو الجماهيري: ويعني وعياً يتجاوز الظروف والمصالح الفردية إلى مصالح الجماعة والمجتمع.

- أنواع الوعي الأسري:

يشير أحمد (٢٠١٩، ص ٤٦٢) عن وجود العديد من أنواع الوعي الأسري وأهمها:

- الوعي الاجتماعي الأسري: ويتمثل في مجموعة المفاهيم والتصورات والآراء والمعتقدات الشائعة لدى الأفراد في بيئة اجتماعية معينة مثل الزوجين بحقوق وواجبات كل منهما تجاه الآخر.
- الوعي الاقتصادي الأسري: حيث يشكل الوعي الاقتصادي أهمية كبيرة لحياة الأسر، فكلما ارتقى هذا الوعي كانت الأسرة أكثر قدرة على التصرف المالي المتوازن بين الاستهلاك والاستثمار لأموالها، ويتمثل في إدراك الأسر بكيفية رفع مستواها الاقتصادي.
- الوعي الصحي الأسري: ويتمثل في تزويد الأسر بالمعارف والمهارات والاتجاهات الإيجابية لتثقيفها وزيادة إدراكها للرعاية المناسبة لأفرادها، ومبادئ حفظ الصحة، والوقاية من الحوادث والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.
- الوعي الأمني الأسري: ويأتي ضمنه ثقافة المحافظة على الأمن والسلامة والصحة لأفرادها.

- مضامين الوعي الأسري:

ينقسم الوعي إلى ثلاثة مستويات:

أ- مستوى الأفكار والآراء والمعتقدات حول موضوع الوعي:

حيث تؤثر مستوى الأفكار والآراء والمعتقدات تأثيراً بالغاً في الوعي الاجتماعي لدى الفرد والتي تسهم في بناء شخصيته وتعكس استعداداته للأمراض النفسية، وقد أوضحت الدراسات الميدانية والبحوث أن ما تعده بعض المجتمعات مرضاً يستحق العلاج ينظر إليه في مجتمع آخر

على أنه نوع من الانحراف يستوجب استئصاله من المجتمع أو عزل صاحبه في إحدى المصحات، وسنجد في مجتمع ثالث قبولاً لهذا النوع من السلوك واعتبارها ظاهرة عادية لا تحتاج إلى علاج أو عقاب، ويفسر ذلك على أن فهم المجتمع لنوع السلوك سيكون له نوع من التفاعل الخاص والاستجابة بين الفرد ومجتمعه، ويتطلب ذلك ارتفاع درجة الوعي الاجتماعي عند الفرد خاصة مع تثبيت بعض الناس بمبادئ ومعتقدات الوقاية والعلاج (العقيل، ٢٠٢٢، ص٤٨).

ب- مستوى الشعور والإحساس:

عندما يحمل الفرد معلومات عن الجرائم الالكترونية فإنه سيكون لديه تصور مسبق عن هذه المشكلة الاجتماعية، وأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجوانب المادية والمعنوية، حيث إن الشعور والاحساس يتعرض الفرد لمثل تلك الجرائم سيؤثر على أوضاع الشخص المختلفة ومساهمته في المجتمع (المراياتي، ٢٠١٨، ص١٢١).

ج- مستوى الدافع أو السلوك:

يُعد هذا المستوى على درجة كبيرة من الأهمية على صعيد الفرد والجماعة التي ينتمي إليها، والذي قد يكون عنصراً هاماً في عملية التوعية، فالدافع أو السلوك يعبران عن استجابة أو رد فعل لا يتضمن الاستجابات والحركات الجسمية، بل يشمل العبارات اللفظية والخبرات الذاتية (العقيل، ٢٠٢٢، ص٤٩).

٢) الجرائم المعلوماتية ومخاطرها.

- مفهوم الجرائم المعلوماتية :

لقد اختلفت تعاريف الباحثين ووضعوا تعريفات شتى، فمنهم من يتناول التعريف من الجانب التقني ومنهم من يتناوله من الزاوية القانونية، فالذين يتناولونه من الجانب التقني يعرفون الجريمة المعلوماتية بأنها " نشاط إجرامي تستخدم فيه تقنية الحاسب الآلي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كوسيلة أو هدف لتنفيذ الفعل الإجرامي المقصود " (الهادي، ٢٠٢٢، ص ٨٤٦).

أما أنصار الاتجاه القانوني فيذهبون إلى أن تعريف الجرائم المعلوماتية يتطلب تعريف المفردات الضرورية المتعلقة بارتكاب جرائم الحاسب الآلي، ومن هذه التعاريف: "الجريمة المعلوماتية تشمل أي جريمة ضد المال مرتبط باستخدام المعالجة الآلية للمعلوماتية" (إبراهيم، ٢٠١٦، ص ٧٤).

كما يعرفها العريان (٢٠١٤، ص٤٤) أيضاً بأنها " مجموعة من الأفعال المرتبطة بالمعلوماتية والتي يمكن أن تكون جديرة بالعقاب". حيث أنه ليس المقصود مجرد إخفاء وصف قانوني، ولكن وضع مفهوم إجرامي، والذي سيكون من الممكن أن يطبق عليه أحد التعاريف المعمول بها في القانون المدني أو الجنائي أو المالي".

وفي المملكة العربية السعودية أطلق على هذا النوع من الجرائم " الجرائم المعلوماتية" ولم يترك تعريفاً لاختلاف الفقهاء ولكن تم تحديده صراحة في الفقرة الثامنة من المادة الأولى من النظام الصادر بالمرسوم الملكي بتاريخ ١٤٢٨/٣/٨هـ رقم (٧/م) " أي فعل يرتكب متضمناً استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام هذا النظام " (نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي، ١٤٢٨هـ).

- خصائص الجرائم المعلوماتية:

من خصوصية الجريمة المعلوماتية أن بعض حالات ارتكابها يتعمد مرتكبها التدخل في مجالات النظام المعلوماتي المختلفة منها مجال المعالجة الإلكترونية للبيانات، ومجال المعالجة الإلكترونية للنصوص والكلمات الإلكترونية عن طريق مجالين وهما:

المجال الأول: يتدخل الجاني من خلال ارتكاب الجريمة المعلوماتية في مجال المعالجة الإلكترونية (الآلية) للبيانات، سواء من حيث تجميعها أو تجهيزها حتى يمكن إدخالها إلى جهاز الحاسب الآلي، وذلك بفرض الحصول على المعلومات (العريان، ٢٠١٤، ص ٥٣)

المجال الثاني: يتدخل الجاني في مجال المعالجة الإلكترونية للنصوص والكلمات، وهي طريقة أوتوماتيكية تمكن مستخدم الحاسب الآلي من كتابة الوثائق المطلوبة بدقة متناهية بفضل الأدوات الموجودة تحت يده، وبفضل إمكانيات الحاسب الآلي تتاح إمكانية التصحيح والتعديل والمحو والتخزين والاسترجاع والطباعة، وهي بذلك علاقة وثيقة بارتكاب الجريمة (العريان، ٢٠١٤، ص ٥٣)

- أنواع وأشكال الجرائم المعلوماتية:

حسب ما جاء في العديد من الدراسات والمراجع العلمية التي تطرقت للجرائم المعلوماتية فإنها لا تخرج عادة من هذه الصور والأشكال الآتية:

١- الجرائم المالية:

وتشمل هذه الجرائم الكثير من الممارسات منها إدخال بيانات غير صحيحة أو تعليمات من غير المشروع التصريح بها، أو استعمال بيانات وعمليات غير مسموح الوصول إليها بغية السرقة من قبل آخرين، وحذف أو تعديل المعلومات المحفوظة أو إساءة استعمال أدوات الأنظمة المتوافرة (نذا، ٢٠١٧، ص ٨٣).

٢- الجرائم الجنسية:

وتشمل جرائم التحرش الجنسي والاعتداء الجنسي، وكذلك تعرض الضحايا للابتزاز باستخدام صور أو مقاطع فيديو جنسية تم الحصول عليها من البيئة الرقمية، وإجبارهم على إقامة علاقات جنسية مع الجاني نفسه أو طرف ثالث، ويمكن أن يحدث التحرش الجنسي لفظياً أو كتابياً أو مصوراً، مثل إرسال صور جنسية إلى المرسل إليه عبر أدوات الاتصال عبر

الإنترنت. وتشمل أيضاً هذه الجرائم استغلال الأطفال في النشاط الجنسي من خلال استغلالهم وتصويرهم في أوضاع ذات صفة جنسية تدعو أو تحث على الجنس أو المرد إشباع الرغبة الجنسية (سليمان، ٢٠٢٣، ص٩٩).

٣- الجرائم الأخلاقية:

ويشمل هذا النوع من الجرائم الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية من عملية نسخ البرامج دون وجه حق وسرقة الملكية الفكرية المعروضة على الشبكة دون إذن صاحبها بطبعها أو تسويقها واستغلالها بأي صورة وأيضاً الجرائم المرتبطة بالكمبيوتر والتزوير والاحتيال، ويكون الهدف من هذه الجرائم هو التشهير وتشويه السمعة، وإنتحال الشخصية، والنصب والإحتيال، والمضايقة والملاحقة، وصناعة ونشر الفيروسات، وتعطيل الأجهزة (الهديف، ٢٠٢٢، ص١٤٦).

٤- التشهير الإلكتروني:

وذلك من خلال بث أفكار وأخبار من شأنها الإضرار الأدبي أو المعنوي بشخص أو جهة معينة، تكون مقصودة بهذا الاعتداء، كما تتنوع طرق الاعتداء، حيث يتم الدخول على الموقع الشخصي للفرد الفراد التشهير به (الضحية) ومن ثم يتم تغيير محتوياته، أو عمل موقع آخر جديد ينشر فيه أخبار ومعلومات غير صحيحة عن هذا الشخص (متولي، ٢٠١٥، ص ٤٦).

٥- الاحتيال الإلكتروني:

وهو نوع من أنواع النصب على الضحية، حيث يتخذ الاحتيال الإلكتروني طرقاً متعددة، كإيهام الضحية (المجنبي عليه) بوجود مشروع كاذب، مع اتخاذ الجاني لاسم أو صفة كاذبة، بحيث تمكنه من الاستيلاء على الضحية، ويتم ذلك من خلال تواصله مع الضحية عن طريق إجراء الاتصال بالضحية من خلال الشبكة، أو قد يتعامل الجاني مباشرة مع بيانات الحاسب فيستعمل البيانات الكاذبة التي تساعد في الاحتيال على الضحية (الربيعه، ٢٠١٨، ص١٧٢).

٦- التصيد الإلكتروني:

حيث يتم من خلاله استهداف المستخدمين للحصول على معلوماتهم الحساسة مثل تفاصيل الائتمان، والمعلومات الشخصية وكلمات السر. وما إلى ذلك من معلومات، بواسطة استخدام الرسائل الإلكترونية التي صُممت لتبدو كأنها تابعة لجهة حقيقية، أو من خلال الإعلانات المنتشرة على بعض المواقع (أبو منصور، ٢٠١٧، ص٢٥٢).

٧- التنمر الإلكتروني:

والمقصود به هو استخدام تكنولوجيا الاتصالات لأغراض الإيذاء كالتهرش، المضايقة الإزعاج، التهديد، الابتزاز،... وغيرها، ولقد أشارت الإحصاءات إلى أن نحو (٢٢%) من المعلمين في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كانوا ضحايا لأحد أشكال التنمر الإلكتروني، والذي انتشر كأحد أشكال المخاطر السيبرانية بصورة كبيرة مع انتشار الأجهزة الكفية والهواتف الذكية (Rayan, and Yilmaz, 2011).

٨- الهندسة الاجتماعية:

يُشير هذا المصطلح الذي انتشر مع انتشار شبكات التواصل الاجتماعي إلى مجموعة من الأساليب التي يستخدمها الجناة في الحصول على المعلومات الحساسة، أو إقناع الضحايا بتنفيذ بعض الإجراءات التي تساعد على اختراق أنظمتهم والإضرار بها، حيث يستغل فيها المهاجم سذاجة الضحايا للحصول على المعلومات الخاصة بهم (أبو منصور، ٢٠١٧، ص ٢٥٣).

٩- الإرجاف الإلكتروني:

وهو إحداث الخوف والاضطرابات وزعزعة الأمن والإيمان في نفوس الناس من خلال بث الأخبار المحبطة والمسيئة ونشر الشائعات، كما يُعتبر بث هذه الأخبار وغيرها مما يندرج ضمن الشائعات وسيلة خطيرة لإرباك الرأي العام (القحطاني، ٢٠١٥، ص ١٧٧).

١٠- التخريب والاستدراج:

يعد صغار السن من مستخدمي شبكة الإنترنت في الغالب أكثر ضحايا هذا النوع من المخاطر، حيث يوهم الجناة ضحاياهم برغبتهم في تكوين علاقة صداقة على الإنترنت، وربما تطورت هذه العلاقة بين الطرفين للقاء مادي (متولي، ٢٠١٥، ص ٤٦).

١١- التجسس الإلكتروني:

حيث يتم بواسطة برامج معينة تقوم بالحصول سراً على معلومات تخص المستخدم من خلال الربط بالإنترنت، وبخاصة ما كان منها يخص دعاوي دعائية وإعلانية، وفي الغالب يتم تضمين برامج التجسس هذه في شكل مكونات مجانية خفية، أو برامج مشاركة تُمكن تنزيلها من شبكة الإنترنت، وبمجرد تركيب برنامج التجسس يبدأ بمراقبة حركة المستخدم على الإنترنت، ومن ثم يقوم بنقل هذه المعلومات إلى الجهة التي تريد مهاجمته (القحطاني، ٢٠١٥، ص ١٧٧).

- أخطار الجرائم المعلوماتية:

شهد العالم في الفترة الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً وتطور نوعي في المستوى الحرفي للجناة الذين يرتكبوا تلك الجرائم التي لا تعترف بحدود معينة للدول مما نتج عنه أخطار عديدة منها: (صائغ، ٢٠١٨، ص ٤٦)

١. تؤثر على الاقتصاد العالمي حيث أظهرت الدراسات أن الأثر الناتج عن الجرائم المعلوماتية يفوق لحد بعيد الأثر الناجم عن الجرائم التقليدية.
٢. الأضرار بالتجارة وفقدان الثقة في التجارة الإلكترونية وفي التعامل بالبطاقات الائتمانية والشخصية للبنوك.
٣. الخسائر الفادحة لقطاع الأعمال بسبب التعدي على الملكية الفكرية وسرقة الأفكار فتفقد القدرة على التنافس والإبتكار.

٤. سرقة البيانات والمعلومات الخاصة بالأفراد واستخدامها في ابتزازهم وتهديدهم أو استغلالهم مادياً للاحتيال عليهم أو استدراجهم لارتكاب جرائم أخلاقية.
٥. تسبب خسارة مادية للأفراد بالتحويل أو نقل الحسابات المصرفية، ونقل ملكية الأسهم والسندات وتحويل فواتير إلى أشخاص آخرين دون علمهم.
٦. إبطاء وتيرة الابتكار العالمي بتقليل معدل العائد للمبدعين بعد سرقة أفكارهم واختراعاتهم.
٧. الخطورة البالغة على المجتمع ترجع إلى نشر أكاذيب وإشاعات تهدف إلى زعزعة الاستقرار والأمن.

٣) الوعي الأسري بالجرائم المعلوماتية.

- الوعي بالجرائم المعلوماتية وأهميته:

أشار صائغ (٢٠١٨ ، ص٥٦) إلى أهمية الوعي الأسري بهذه الجرائم واجراءات الحماية والعمل بها من وذلك لتقليل حجم الجرائم المعلوماتية إلى أقصى حد ممكن في المجتمع، كما يمكن للحكومات أن تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها أكثر ما يرتاده الأفراد بشكل يومي لتنشر من خلالها معلومات توعي أفراد الأسرة بالمعلومات والإجراءات التي تساعدهم على حماية أنفسهم ، كما تعلمهم بكل ما يستجد من مخاطر مما يساعدهم في تجنبها وعدم التعرض لها ، وكذلك تعلمهم بالخطوات والإجراءات التي يجب عليهم اتخاذها لحماية أنفسهم.

هذا بالإضافة إلى إمكانية اعتماد الحكومات لوسائل أخرى تنشر من خلالها مفهوم الوعي بالجرائم المعلوماتية بين أفراد الأسرة، حيث يتم ذلك من خلال اعتماد وسائل تواصل فعالة معهم كإنشاء مواقع الكترونية أو صفحات على الانترنت والرسائل النصية القصيرة ، والأفلام القصيرة على اليوتيوب والبرامج التليفزيونية والإعلانات الإرشادية باستخدام وسائل الإعلان المختلفة ، والألعاب التفاعلية ، وتوزيع الكتيبات ، وعقد المؤتمرات ، والدورات والمحاضرات في الجامعات والمدارس ، مع ضرورة أن تتضمن المادة العلمية لهذه الأشياء مفهوم الأمن المعلوماتي ودوره في حماية أفراد الأسرة والمجتمع منها ، والإجراءات التي يجب على الأفراد اتباعها لحماية أنفسهم وذويهم ، وعن وصف لأشكال وأنواع الجرائم والأخطار التي تترتب عليها وتحثهم على أهمية الإبلاغ عن الجرائم المعلوماتية وعدم التستر على مرتكبيها بالسكوت عنهم (رشاد ، ٢٠١٤ ، ص٨١).

- دور الأسرة في توجيه أفرادها للتعامل مع الجرائم المعلوماتية:

للأسرة دور كبير وبالغ الأهمية في إرشاد وتوجيه أفرادها نحو اتباع إجراءات الأمن السيبراني والمعلوماتي، فهي نواة المجتمع والحاضنة الأولى للأجيال ، فتتحقيق الأمن السيبراني مسؤولية مشتركة يجب أن يساهم فيها الجميع من حكومات ومؤسسات وأفراد

لتحقيق بيئة مجتمعية آمنة ، كما يشمل دور الأسرة في تحقيق هذا الأمن جوانب متعددة منها حسن توجيه أفرادها نحو الاستخدام الأمثل للأمن لشبكة الانترنت ومتابعتهم وتوعيتهم بالجرائم المعلوماتية بكافة أشكالها وإجراءات الحماية التي يجب اتخاذها لحماية أنفسهم، وبالتالي المجتمع من خطورتها ، حتى لا يصبحوا ضحية لها أو طرفاً فيها دون وعي ، فالدور الأسري كبير لتحقيق الأمن السيبراني للأفراد ، وإعانتهم على مواكبة الثورة الرقمية وحسن استثمارها بسلامة وأمان(المنتشري، ٢٠٢١ ، ص١٠١) .

-الاحتياطات الأمنية التي يجب على الأسرة اتخاذها للحماية من الجرائم المعلوماتية:
يقصد بالاحتياطات الأمنية هي: مجموعة الإجراءات والتدابير الأمنية اللازم اتباعها في التعامل مع الأجهزة التقنية ووسائل الاتصالات لحفظها من الاختراق والتجسس، وحفظ ما عليها من معلومات وبيانات من أخطار الجرائم المعلوماتية بكافة أشكالها وصورها ، كما يجب التنبه والتمييز بين مرحلتين للقيام بهذه الاحتياطات والإجراءات الأمنية ، الأولى وهي مرحلة ما قبل وقع الجريمة ، والثانية وهي مرحلة ما بعد وقوع الجريمة (المنتشري ، ٢٠٢١ ، ص١٠٢) .
ويأتي اتخاذ الاحتياطات والتدابير الأمنية على عدة مراحل نذكر أهمها كما يلي:
أولاً: مرحلة ما قبل وقوع الجريمة المعلوماتية وما تشتمل عليه من احتياطات وتدابير أمنية. وتشمل كافة التدابير والإجراءات يشارك في اتخاذها كافة القطاعات في المجتمع، وهي ما يطلق عليها (أمن المعلومات) ، وهناك قواعد تحكم أمن المعلومات، والتي أشار الشريف (٢٠١٦ ، ص ٣٦) إلى أهم هذه المراحل (تحديد المعلومات الهامة، وتحليل المخاطر والتهديدات، وتحليل القابلية للعدوان، وتطبيق كافة الإجراءات المضادة، والتقييم ودراسة الأساليب والإجراءات المضادة).

ثانياً: مرحلة ما بعد وقوع الجريمة المعلوماتية وما تشتمل عليه من احتياطات وتدابير أمنية.
إذ لابد من سرعة المواجهة للجريمة لأن البطء سياترّب عليه مشكلات تعوق الكشف عن

مرتكبي الجريمة، ويتم ذلك من خلال الآتي: (المنتشري، ٢٠٢١، ص ١٠٤)

- إنشاء وتشكيل فرق خاصة بالتصدي ومكافحة الجرائم المعلوماتية.
- تحديد أسلوب عمل هذه الفرق بناء على أحدث النظم.
- ثالثاً: الحماية والتأمين باستخدام البرامج التكنولوجية الحديثة.
- ويأتي ذلك على أربعة مستويات هي:
- حماية وتأمين الحاسبات الشخصية الخادمة في قطاع الأعمال.
- حماية وتأمين شبكة الربط بالإنترنت.
- حماية وتأمين المعلومات المتداولة.
- الحماية من الاختراقات والتجسس.

رابعاً: التأمين بوضع السياسة الأمنية.

- تحقيق أمن الأفراد.
- تحديد الهياكل التنظيمية المساندة (كيان الأمن).
- تصنيف المصادر والبيانات والمعلومات.
- تأمين عمليات التشغيل.
- تأمين التطبيقات والشبكات والخدمات كالبريد الإلكتروني ونقل الملفات والتجارة الإلكترونية ... إلى غير ذلك.
- تأمين مراحل تطوير النظم وتشتمل على (تجميع البيانات والتحليل والتصميم والبرمجة والتشغيل والصيانة والدعم الفني) (الشريف ، ٢٠١٦ ، ص ٣٧).
- الإجراءات التي يجب أن تتخذها أفراد الأسرة لحماية أنفسهم من الجرائم المعلوماتية :
يشير جبور(٢٠١٢ ، ص ٨٣) إلى وجود عدد من الاجراءات الهامة التي يجب أن تأخذ بها الأسر لحماية أفرادها من الجرائم المعلوماتية، ومن أهم هذه الاجراءات ما يلي :
- ١- التأكد من استخدام كلمات مرور قوية لا يمكن تخمينها وتغيرها من حين لآخر .
- ٢- استمرارية تحديث نظام التشغيل للحاسوب الخاص والأجهزة الذكية الأخرى بصورة دائمة منعاً للاختراق والتجسس.
- ٣- الحرص على تأمين جهاز الحاسوب والأجهزة الذكية من خلال استخدام عدة أشياء منها:
- تفعيل برامج الحماية مثل الجدار الناري.
- تفعيل مضادات الفيروسات واستخدامها.
- التحديث المستمر لبرامج مكافحة التجسس.
- تأمين وحماية البيانات المتعلقة بالبريد الإلكتروني في مجالات استخدام المعاملات المالية وغيرها.
- البعد عن الأخطاء الناتجة عن عدم معرفة التعامل مع الحاسوب.
- سرعة الاتصال وتبليغ الجهات الرسمية عند وقوع المستخدم ضحية لتجسس أو اختراق.
- ٤- سد الثغرات الأمنية التي يتم اكتشافها في برامج التشغيل أولاً بأول.
- ٥- إيجاد أقصى درجات الحماية للبيانات وتحديث الاعدادات الخاصة بها، وتجنب إجراء المعاملات المالية عليها.
- ٦- ضبط التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي.
- ٧- تأمين الشبكة اللاسلكية الخاصة.
- ٨- الحرص على عدم استخدام أي نقطة اتصال مجهولة المصدر بالإنترنت مفتوحة بدون كلمة سر.

ثانياً: الدراسات السابقة.

يتطرق الباحثان في هذا الإطار من الدراسة إلى أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وقام الباحثان بترتيبها تنازلياً من السنوات الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

دراسة العقيل (٢٠٢٢) بعنوان " الوعي الاجتماعي والجرائم الإلكترونية: دراسة ميدانية على عينة من الأفراد بمدينة بريدة في منطقة القصيم".

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الجرائم الإلكترونية والوعي الاجتماعي في المجتمع السعودي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي ، كما اعتمدت على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وقد كشفت نتائج الدراسة أن استجابات أفراد العينة حول مستوى الوعي الاجتماعي بالجرائم الإلكترونية (التقنية ، المعلوماتية ، المالية، جرائم التسوق الإلكتروني) قد جاءت بدرجة متوسطة ، كما بينت النتائج أن أفراد المجتمع لا يلتزمون بتطبيق أنظمة وقوانين مكافحة تلك الجرائم رغم معرفتهم بها، إضافة إلى أنهم لا يقتنون البرامج الجيدة في أجهزتهم التي تحقق لهم الأمان التقني، كما أن الأفراد لا يتابعون ما يستجد من طرق وأساليب إجرامية إلكترونية، الأمر الذي ترتب عليه تدني مستوى وعيهم الاجتماعي بتلك الجرائم.

دراسة الزين (٢٠٢١) بعنوان " الجرائم الإلكترونية ومستوى الوعي بخطورتها: دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي الأردني ".

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الجرائم الإلكترونية ومستوى الوعي بخطورتها من وجهة نظر الشباب الجامعي الأردني في جامعة البلقاء التطبيقية كلية الأميرة رحمة الجامعية، وكذلك التعرف على عادات وأنماط استخدام الانترنت لدى الشباب ، وتحديد إن كان هناك فروق تعزى إلى الجنس والتخصص والسنة الدراسية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وكشفت نتائج الدراسة أن معدل تعرض الطلبة للجرائم الإلكترونية جاء بمستوى منخفض ، كما بينت نتائج الدراسة أن (٣٩,١٥%) يقضون ساعتين إلى أقل من أربعة ساعات على الانترنت، وأن أهم الجرائم الإلكترونية التي يتعرض لها الشباب الجامعي هي: التهديد والمضايقة، القذف والسب، وتشويه السمعة، الجرائم الجنسية، الجرائم المالية، وقد جاءت جميعها بمستوى منخفض، كما بينت نتائج الدراسة أن الطلبة يتمتعون بوعي مرتفع تجاه الجرائم الإلكترونية، ويعكس ذلك الدور الهام للأسرة في توعية الأبناء بمخاطر سوء استخدام الإنترنت .

دراسة التيماني (٢٠٢١) بعنوان " واقع الوعي المعلوماتي بالأمن السيبراني لدى الأفراد في المجتمع السعودي كما يدركها الخبراء المختصين بالأمن السيبراني ".

وقد هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الأمن السيبراني لدى الأفراد في المجتمع السعودي كما يدركها الخبراء المختصين بأمن المعلومات ، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج

الوصفي ، وأداة المقابلة على عينة من الخبراء المختصين بالأمن السيبراني في مدينة الرياض ، وقد كانت أبرز نتائج الدراسة أن الاهتمام الحكومي بموضوع الأمن السيبراني بدأ بشكل مبكر قبل أن يدرك الأفراد في المجتمع هذا المفهوم ، وأن أكثر أنماط الجرائم السيبرانية انتشاراً بين الأفراد في المجتمع السعودي هي جريمة الاحتيال الإلكتروني ، كما توصلت الدراسة إلى أن أكثر العوامل التي تزيد من فرصة حدوث الجرائم السيبرانية هي ضعف الوعي لدى الأفراد ومشاركتهم المعلومات الشخصية مع الآخرين دون دراية ومعرفة بطبيعة عمل هؤلاء.

دراسة الهادي (٢٠٢٠) بعنوان " تعرض المراهقين للجرائم الإلكترونية عبر وسائل الإعلام الرقمي وتأثيرها على إدراكهم للأمن الاجتماعي المصري".

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام المراهقين لوسائل الإعلام الرقمي ، والكشف عن مدى تعرضهم للجرائم الإلكترونية، والتعرف على أنواع الجرائم الإلكترونية الأكثر انتشاراً عبر وسائل الإعلام الرقمي، ورصد معوقات مكافحة الجرائم الإلكترونية ، وتحديد آثار الجرائم الإلكترونية التي يمكن أن تؤثر في المجتمع، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمناسبتها لطبيعة الدراسة ، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات ، وتوصلت نتائج الدراسة أن أهم الجرائم الإلكترونية التي يتعرض لها المراهقين هي الرسائل الضارة يليها سرقة بعض الملفات من الحاسوب ، ثم قرصنة البرامج ، يليها إرسال رسائل إباحية، وأخيراً الفيروسات، وجاءت أكثر الجرائم الإلكترونية انتشاراً من وجهة نظر المراهقين هو الهجوم المتعلق بطلب فدية أو أموال من الآخرين عبر الانترنت ، ثم انتحال وسرقة الهويات على الانترنت، كما توصلت الدراسة أن تأثير الجرائم الإلكترونية كبير على المجتمع حيث تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق على شبكات الإنترنت وحمايتها، كما تساهم في انحراف الأحداث، وتؤثر أيضاً على الأمن الاقتصادي في المجتمع.

دراسة Saidul (2019) بعنوان " الجرائم الإلكترونية وتأثيراتها على إدراك المراهقين حول الأمن الاجتماعي: دراسة تجريبية".

وقد هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الجرائم الإلكترونية على إدراك المراهقين حول الأمن الاجتماعي، وكذلك التعرف على جميع الظروف المحيطة والمؤدية لانتشار الجرائم الإلكترونية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمناسبتها لطبيعة الدراسة ، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وتوصلت نتائج الدراسة أن نوعية الجرائم الإلكترونية التي واجهتها عينة الدراسة هي الرسائل الضارة والمزعجة، وسرقة الملفات، ثم الإباحية التي تتم عبر الإنترنت، والفيروسات ، كما أشارت النتائج أن أهم التأثيرات السلبية للجرائم الإلكترونية هو تدمير الكمبيوتر الخاص بالضحية، ثم إلحاق آثار نفسية وعقلية بالضحية ، يليها إلحاق تأثيرات مادية بضحايا الجرائم الإلكترونية، وأخيراً إلحاق خسائر مادية .

دراسة سعيد (٢٠١٩) بعنوان " الوعي المجتمعي بالجرائم المعلوماتية لدى الطالبة الجامعية: دراسة من منظور تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية ".
وقد هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى الوعي المجتمعي بالجرائم المعلوماتية لدى الطالبة السعودية، وتحديد أشكال الجرائم المعلوماتية لدى الطالبة الجامعية. وتحديد العوامل المؤدية لارتكاب الجرائم المعلوماتية لدى الطالبة السعودية، وتحديد مخاطر الجرائم المعلوماتية، وتحديد دور الجامعة في تنمية الوعي المجتمعي بالجرائم المعلوماتية لدى الطالبة الجامعية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن أهم أشكال الجرائم المعلوماتية من وجهة نظر عينة الدراسة تمثلت في بث الأفكار المتطرفة والعنف ، وجرائم السب والقذف والتشهير ، وجرائم الابتزاز الجنسي وجميعها عبر الإنترنت ، كما توصلت الدراسة إلى أن أهم العوامل المؤدية لارتكاب الجرائم المعلوماتية تمثلت في ضعف القوانين والتشريعات الرادعة ، وضعف الوازع الديني والفهم الخاطئ لبعض أمور الدين .

دراسة Gupta, Singh, Kumari, & Kunwar (2018) بعنوان " أثر الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل على إدراك المراهقين للقضايا المجتمعية".

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل على إدراك المراهقين للقضايا المجتمعية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمناسبتها لطبيعة الدراسة ، وقد استخدم الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أهم الجرائم الإلكترونية التي يتعرض لها المراهقين هي القرصنة. تلاها سرقة الملفات، وسرقة الهويات ، والفيديوهات المتعلقة بإباحتها للأطفال ، كما توصلت النتائج عن ظهور تأثير إيجابي لمواقع التواصل الاجتماعي في دعم ونشر المعرفة المتعلقة بالأمن الاجتماعي ومجالاته بين الشباب، وكشفت النتائج أيضاً أن العوامل الرئيسية لحماية الشباب من تلك الجرائم الإلكترونية يقع على عاتق الوالدين اللذين يقدمان الدعم والإرشاد لذويهم ومنعهم من الوقوع ضحية لمثل ذلك النوع من الجرائم التي تؤثر عليهم مادياً ومعنوياً.

دراسة صائغ (٢٠١٨) بعنوان " وعي أفراد الأسرة بمفهوم الأمن السيبراني وعلاقته باحتياجاتهم الأمنية من الجرائم الإلكترونية ".

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين وعي أفراد الأسرة بمفهوم الأمن السيبراني وبين الاحتياطات الأمنية التي يتخذونها للوقاية من الجرائم الإلكترونية ، ومعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين وعي أفراد الأسرة بمفهوم الأمن السيبراني والمتغيرات الديموغرافية للدراسة (النوع ، العمر ، المستوى التعليمي ، متوسط دخل الأسرة)، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وكان من أهم نتائج الدراسة وجود علاقة بين وعي أفراد الأسرة بمفهوم الأمن

السيبراني وبين الاحتياطات الأمنية التي يتخذونها للوقاية من الجرائم الالكترونية ، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق في درجة وعي أفراد الأسر بمفهوم الأمن السيبراني تعزى لمتغير النوع ، والعمل ، العمر .

التعقيب على الدراسات السابقة:

وسوف نتعرف على نقاط الاتفاق والاختلاف والاستفادة بين الدراسات السابقة وفقاً لما يلي:
أولاً: أوجه الاتفاق والاختلاف:

- اتفقت دراسة سعيد (٢٠١٩) أن الأفكار المتطرفة والعنف هي أهم أشكال الجرائم المعلوماتية، بينما ذكرت دراسة التيماني(٢٠٢١) أن أكثر الجرائم المعلوماتية انتشاراً هي جرائم الاحتيال الالكتروني ، بينما اختلفت دراسة الزين (٢٠٢١) أن أهم الجرائم الإلكترونية هي التهديد والمضايقة، القذف والسب.
- اتفقت دراسة سعيد (٢٠١٩) أن أهم مخاطر الجرائم المعلوماتية هي بث الأفكار الهدامة، ونشر العروض والمواد الإباحية، ونشر الشائعات المفرضة، بينما اختلفت دراسة الهادي (٢٠٢٠) أن أبرز تأثيرات الجرائم المعلوماتية هي زيادة حجم الإنفاق على شبكات الإنترنت وحمايتها، كما تساهم في انحراف الأحداث.
- اتفقت دراسة الزين (٢٠٢١) عن وجود دور هام للأسرة في توعية أبنائها بمخاطر سواء استخدام الانترنت، بينما اختلفت دراسة Gupta, Singh, Kumari, & Kunwar (٢٠١٨) أن دور الأسرة في تنمية وعي أفرادها يقع على عاتق الوالدين اللذين يقدمان الدعم والإرشاد لذويهم ومنعهم من الوقوع ضحية لمثل ذلك النوع من الجرائم.
- اتفقت دراسة سعيد (٢٠١٩) أن ضعف القوانين والتشريعات الرادعة يعد من أبرز التحديات والمعوقات للحد من الجرائم المعلوماتية، بينما اختلفت دراسة التيماني(٢٠٢١) أن أهم العوامل التي تحد من تحقيق الحماية من هذه الجرائم هي ضعف الوعي لدى الأفراد ومشاركتهم المعلومات الشخصية مع الآخرين، بينما ذكرت دراسة العقيل(٢٠٢٢) أن أفراد المجتمع لا يلتزمون بتطبيق أنظمة وقوانين مكافحة تلك الجرائم رغم معرفتهم بها يعد من أهم التحديات لتحقيق الحماية من هذه الجرائم.
- اتفقت دراسة كلاً من العقيل (٢٠٢٢)، والزين (٢٠٢١)، والتيماني (٢٠٢١)، والهادي (٢٠٢٠)، وسعيد (٢٠١٩) مع الدراسة الحالية على أن المنهج المستخدم في هذه الدراسات هو المنهج الوصفي المسحي، كما اتفقت أيضاً على استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الخاصة بالدراسة.

ثانياً: استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في التعرف على مجالات الدراسة ومتغيراتها والأساليب الإحصائية في تحليل نتائجها، وكذلك استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تكوين الإطار النظري والمراجع المستخدمة، واستفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسات السابقة في تصميم الاستبانة وفقراتها الخاصة بالدراسة وكذلك في مجال منهجية الدراسة وأسلوبها.
- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أهداف الدراسة، فدراسة صائغ (٢٠١٨) تطرقت لقياس وعي أفراد الأسرة بمفهوم الأمن السيبراني وعلاقته باحتياجاتهم الأمنية من الجرائم الإلكترونية ، ودراسة سعيد (٢٠١٩) تطرقت إلى الوعي المجتمعي بالجرائم المعلوماتية لدى الطالبة الجامعية، ودراسة التيماني (٢٠٢١) تطرقت لواقع الوعي المعلوماتي بالأمن السيبراني لدى الأفراد في المجتمع السعودي كما يدركها الخبراء المختصين بالأمن السيبراني، ودراسة الهادي (٢٠٢٠) تطرقت لتأثير تعرض المراهقين للجرائم الإلكترونية عبر وسائل الإعلام الرقمي على إدراكهم للأمن الاجتماعي .
- تميزت أيضاً الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في مجتمعات الدراسة حيث طبقت في المملكة العربية السعودية دراسة كلاً من سعيد (٢٠١٩) على طالبات جامعة الامام محمد بن سعود بالرياض، ودراسة صائغ (٢٠١٨) على أفراد الأسر السعودية بمنطقة مكة المكرمة، ودراسة التيماني (٢٠٢١) على الخبراء المختصين بالأمن السيبراني في مدينة الرياض، وطبقت دراسة كلاً من الهادي (٢٠٢٠) في مصر، أما دراسة Gupta, Singh, Kumari, & Kunwar (٢٠١٨) طبقت في الهند .

الإطار المنهجي للدراسة:

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، باعتباره المنهج المناسب للدراسة، والمنهج الوصفي يعتمد على دراسة ووصف الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفياً أو تعبيراً كمياً.

مجتمع الدراسة:

المجتمع هو المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، ويتكون مجتمع البحث من المرين من الأسر السعودية وكذلك بعض المختصون في المجال التربوي الأسري بمدينة أبها بالمملكة العربية السعودية.

عينة الدراسة:

تم أخذ عينة عشوائية من مجتمع البحث وعددها (٢٦٦) مفردة من المرين من الأسر السعودية وكذلك بعض المختصون في المجال التربوي الأسري، وذلك عن طريق توزيع استبانات الكترونية على أفراد المجتمع المعني بالدراسة، وفيما يلي توضيح تفصيلي لخصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (١). توزيع العينة حسب الجنس.

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	217	81.6%
أنثى	49	18.4%
المجموع	266	100.0%

يتضح من الجدول والشكل السابق أن غالبية أفراد العينة بنسبة ٨١,٦ % هم ذكور، وأن نسبة الإناث بلغت ١٨,٤ % فقط من إجمالي حجم العينة.

جدول رقم (٢). توزيع العينة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
ثانوي فأقل	22	8.2%
جامعي	213	80.1%
دراسات عليا	31	11.7%
المجموع	266	100.0%

يتضح من الجدول السابق أن غالبية أفراد العينة بنسبة (٨٠,١ %) مستواهم التعليمي (جامعي)، وأن نسبة ١١,٧ % مستواهم التعليمي (دراسات عليا)، وأن نسبة ٨,٢ % مستواهم التعليمي (ثانوي فأقل).

أداة الدراسة:

قام الباحثان بتصميم استبانة كأداة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة وللإجابة عن تساؤلات الدراسة، وذلك بعد الرجوع للإطار النظري والاستفادة من الأدبيات التربوية

والدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع، والاستفادة من إرشادات وآراء المختصين والخبراء في هذا المجال، وقد استخدم الباحثان مقياس ليكرت للتدرج الخماسي على النحو الآتي: (موافق بشدة - موافق - محايد - غير موافق - غير موافق بشدة) وتأخذ الدرجات (0 - ٤ - ٣ - ٢ - ١) على التوالي. وتمثلت مجالات القياس لأداة البحث في قسمين هما: القسم الأول: البيانات الأولية: وتضم المتغيرات: الجنس - المستوى التعليمي. القسم الثاني: محاور الاستبيان:

المحور الأول: تأثير الوعي الأسري في الحد من الجرائم المالية، ويتكون من ٩ عبارات.
المحور الثاني: تأثير الوعي الأسري في الحد من الجرائم الجنسية، ويتكون من ٩ عبارات.
المحور الثالث: تأثير الوعي الأسري في الحد من المخالفات الأخلاقية، ويتكون من ١٠ عبارات.

صدق أداة الدراسة:

أ- الصدق الظاهري للأداة: ويشير إلى مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه، وتم ذلك بعرضها على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية من مختلف جامعات المملكة العربية السعودية، وفي ضوء توجيهاتهم تم إعداد الأداة بصورتها النهائية.
ب- صدق الإتساق الداخلي للأداة: وقد تم حساب الإتساق الداخلي لأداة البحث من خلال حساب معامل الارتباط لبيرسون بين درجة كل عبارة ودرجة المحور الذي تتبع له، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٣): الاتساق الداخلي لأداة الدراسة حسب المحاور.

المحاور	رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
المحور الأول: تأثير الوعي الأسري في الحد من الجرائم المالية	1	.656**	0.000	6	.829**	0.000
	2	.761**	0.000	7	.817**	0.000
	3	.746**	0.000	8	.761**	0.000
	4	.799**	0.000	9	.789**	0.000
	5	.775**	0.000			
المحور الثاني: تأثير الوعي الأسري في الحد من الجرائم الجنسية	1	.773**	0.000	6	.869**	0.000
	2	.819**	0.000	7	.830**	0.000
	3	.847**	0.000	8	.837**	0.000
	4	.851**	0.000	9	.842**	0.000
	5	.800**	0.000			
المحور الثالث: تأثير الوعي الأسري في الحد من المخالفات الأخلاقية	1	.783**	0.000	6	.831**	0.000
	2	.818**	0.000	7	.836**	0.000
	3	.824**	0.000	8	.885**	0.000
	4	.804**	0.000	9	.832**	0.000
	5	.805**	0.000	10	.791**	0.000

(**) دالة عند مستوى دلالة إحصائي (٠,٠١)

الجدول السابق (٣) يبين معاملات إرتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من العبارات ودرجة المحور الذي تتبع له، وتظهر معاملات الإرتباط لبيرسون والدلالة الإحصائية. بالنسبة للمحور الأول فنجد أن معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور الأول الذي تتبع له تراوحت بين (٠,٦٥٦) و (٠,٨٢٩) وهي معاملات إرتباط موجبة مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٠١)، بالنسبة للمحور الثاني فنجد أن معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور الثاني الذي تتبع له تراوحت بين (٠,٧٧٣) و (٠,٨٦٩) وهي معاملات إرتباط موجبة مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٠١)، بالنسبة للمحور الثالث فنجد أن معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور الثالث الذي تتبع له تراوحت بين (٠,٧٨٣) و (٠,٨٨٥) وهي معاملات إرتباط موجبة مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٠١)، وبالتالي فإن أداة الدراسة تتصف بصدق الإلتساق الداخلي وأن العبارات في كل محور ترتبط به وتقيس ما صُممت من أجله.

ثبات أداة الدراسة:

يقصد بالثبات مدى إرتباط نتائج القياس المتكررة لأداة الدراسة وللتحقق من ثبات أداة البحث تم استخدام معاملات ألفا كرونباخ ((Cronbach, L. J. (1951)، وجاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٤): معاملات الثبات للاستبانة

المحاور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
المحور الأول: تأثير الوعي الأسري في الحد من الجرائم المالية	٩	٠,٩١٣
المحور الثاني: تأثير الوعي الأسري في الحد من الجرائم الجنسية	٩	٠,٩٤٣
المحور الثالث: تأثير الوعي الأسري في الحد من المخالفات الأخلاقية	١٠	٠,٩٤٥
الإستبيان كاملاً	٢٨	٠,٩٦٩

الجدول السابق (٤) يوضح معاملات الثبات بطريقة (ألفا كرونباخ) لأداة البحث حسب المحاور. نجد أن معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول بلغ (٠,٩١٣)، وللمحور الثاني بلغ (٠,٨٤٣)، وللمحور الثالث بلغ (٠,٩٤٥)، بينما بلغت قيمة ألفا كرونباخ للأداة ككل (٠,٩٦٩)، نلاحظ أن جميع معاملات الثبات جاءت مرتفعة. مما سبق من نتائج الثبات فإنه يمكن التوصل إلى أن الأداة تمتاز بالثبات بدرجة عالية، الأمر الذي يجعل الباحث مطمئن لإجابات أفراد العينة على الاستبانة وبالتالي فإن النتائج التي سيتم التوصل إليها من خلال الاستبانة ستكون موثوقة ويعتمد عليها .

جدول رقم (0): أوزان الإجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي.

الإجابة	الوزن	المتوسط الموزون
موافق بشدة	5	0 - ٤,٢٠
موافق	4	٤,٢٠ > - ٣,٤٠
محايد	3	٣,٤٠ > - ٢,٦٠
غير موافق	2	٢,٦٠ > - ١,٨٠
غير موافق بشدة	1	١,٨٠ > - 1

تم حساب المتوسطات الحسابية المرجحة لكل عبارة من عبارات أداة البحث ومقارنتها مع المدى الموجود في الجدول السابق وتعطى الإجابة المقابلة للمدى الذي يقع بداخله متوسط العبارة.

الأدوات والمعالجات الإحصائية المستخدمة:

استخدم الباحث الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات إحصائياً والإجابة على تساؤلات الدراسة حيث تم استخدام الأساليب التالية:

- 1- معامل ارتباط بيرسون لقياس الإتساق الداخلي لأداة الدراسة.
- 2- معامل ألفا كرونباخ لإيجاد معامل الثبات.
- 3- التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة البحث وفقاً للمتغيرات الأولية.
- 4- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية للإجابة على التساؤلات.
- 5- اختبار (ت) للعينات المستقلة وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدراسة الفروق في محاور أداة الدراسة وفقاً للمتغيرات الأولية.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

مناقشة نتائج السؤال الأول: ما تأثير الوعي الأسري في الحد من الجرائم المالية؟ للإجابة على السؤال البحثي الأول، فقد أُجري التحليل الوصفي لعبارات المحور الأول لأداة الدراسة، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للإجابات على عبارات المحور الأول، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٦). تأثير الوعي الأسري في الحد من الجرائم المالية من وجهة نظر المرين مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى	الترتيب
١. يساهم في الحد من جرائم الغش أثناء التسوق الإلكتروني.	4.68	0.53	%93.6	موافق بشدة	2
٢. يساعد في الحد من جرائم الإحتيال المالي.	4.69	0.49	%93.8	موافق بشدة	1
٣. يحد من جرائم الابتزاز المالي عن طريق الانترنت.	4.68	0.54	%93.6	موافق بشدة	3

السنة الثانية (مايو ٢٠٢٤)

7	موافق بشدة	%90.6	0.61	4.53	٤. يؤدي إلى الحد من إنتحال الشخصيات التجارية (خاصة في المعاملات المالية).
5	موافق بشدة	%91.6	0.59	4.58	٥. يقلل من جرائم السطو على بطاقات الائتمان البنكية.
4	موافق بشدة	%92.0	0.63	4.60	٦. يساعد في الحد من استخدام الحسابات المالية الخاصة في الجرائم.
6	موافق بشدة	%90.8	0.66	4.54	٧. يساهم في الحد من تغير البيانات من قبل أشخاص لتحقيق مكاسب مالية.
9	موافق بشدة	%88.4	0.74	4.42	٨. يساعد في الحد من توجيه الدعوات للعب القمار عبر الانترنت.
8	موافق بشدة	%90.6	0.66	4.53	٩. يساهم في الحد من جرائم غسيل الأموال.
	موافق بشدة	%91.6	0.61	4.58	المتوسط الحسابي للمحور كاملاً

الجدول (٦) عبارة عن التحليل الإحصائي لعبارات المحور الأول (تأثير الوعي الأسري في الحد من الجرائم المالية)، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور. بلغ المتوسط الحسابي للمحور كاملاً (٤,٥٨) ويقع ضمن الفئة الأولى (٤,٢٠ - ٥,٠) من مقياس ليكرت الخماسي والذي يشير إلى مستوى (موافق بشدة) وتقابله النسبة المئوية الكلية (٩١,٦ %). كما بلغ الانحراف المعياري للمحور كاملاً (٠,٦١) ويشير إلى مدى تجانس إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور بشكل عام، كما يتضح أن المتوسطات الحسابية بالنسبة للعبارات تراوحت بشكل عام بين (٤,٦٩ - ٤,٤٢) وهذه القيم تقع ضمن الفئة (٤,٢٠ - ٥,٠) وتشير إلى الخيار (موافق بشدة). وبالتالي فإن أفراد عينة الدراسة من المرين يوافقون بشدة بنسبة ٩١,٦ % على تأثير الوعي الأسري في الحد من الجرائم المالية، وهو تأثير إيجابي حيث أن الوعي الأسري يكون لدى الفرد القدرة لكشف أنواع الجرائم المالية ويساعد في تجنبها.

تم ترتيب عبارات المحور تنازلياً ابتداءً من المتوسط الأكبر إلى المتوسط الأقل، حيث أظهرت النتائج أن العبارة (يساعد في الحد من جرائم الاحتيال المالي) حلت في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (٤,٦٩) ومستوى استجابة (موافق بشدة)، ثم جاءت في المرتبة الثانية العبارة (يساهم في الحد من جرائم الغش أثناء التسوق الإلكتروني) و (يحد من جرائم الابتزاز المالي عن طريق الانترنت) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٨) ومستوى استجابة (موافق بشدة). ثم حلت في المرتبة الرابعة العبارة (يساعد في الحد من استخدام الحسابات المالية الخاصة في الجرائم) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٠) ومستوى استجابة (موافق بشدة).

حازت على الترتيب الخامس العبارة (يقلل من جرائم السطو على بطاقات الائتمان البنكية) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٨) ومستوى استجابة (موافق بشدة)، ثم جاءت في المرتبة السادسة العبارة (يساهم في الحد من تغيير البيانات من قبل أشخاص لتحقيق مكاسب مالية) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٤) ومستوى استجابة (موافق بشدة)، ثم جاءت في المرتبة السابعة العبارتان (يؤدي إلى الحد من انتقال الشخصيات التجارية) خاصة في المعاملات المالية و (يساهم في الحد من جرائم غسيل الأموال) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٣) ومستوى استجابة (موافق بشدة)، ثم جاءت في المرتبة التاسعة والأخيرة العبارة (يساعد في الحد من توجيه الدعوات للعب القمار عبر الانترنت) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٢) ومستوى استجابة (موافق بشدة). كما اتفقت هذه النتائج مع عدد من الدراسات السابقة منها دراسة التيماني (٢٠٢١)، ودراسة صائغ (٢٠١٨).

مناقشة نتائج السؤال الثاني: ما تأثير الوعي الأسري في الحد من الجرائم الجنسية؟ للإجابة على السؤال البحثي الثاني، فقد أُجري التحليل الوصفي لعبارات المحور الثاني لأداة الدراسة، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات والنسب المئوية للإجابات على عبارات المحور الثاني، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٥). تأثير الوعي الأسري في الحد من الجرائم الجنسية من وجهة نظر المرين مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الترتيب	المستوى	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
1	موافق بشدة	92.6%	0.54	4.63	١. يحد من جرائم استدراج الفتيات لممارسات غير أخلاقية.
2	موافق بشدة	91.2%	0.63	4.56	٢. يؤدي إلى الحد من نشر المواد الإباحية.
3	موافق بشدة	91.0%	0.67	4.55	٣. يقلل من جرائم التحرش الجنسي عبر الإنترنت.
6	موافق بشدة	90.6%	0.70	4.53	٤. يقلل من جرائم التشهير بالجنس من قبل أشخاص على صفحات الإنترنت.
7	موافق بشدة	90.0%	0.72	4.50	٥. يساهم في الحد من حدوث جرائم جنسية على مواقع الشبكات الاجتماعية.
9	موافق بشدة	89.4%	0.73	4.47	٦. يساعد في الحد من بيع المنتجات الجنسية غير المشروعة عبر الإنترنت.
8	موافق بشدة	89.6%	0.67	4.48	٧. يقلل من نشر الأخبار الجنسية الزائفة.
5	موافق بشدة	90.8%	0.67	4.54	٨. يحد من ابتزاز الأشخاص بمقاطع جنسية خاصة.
4	موافق بشدة	91.0%	0.61	4.55	٩. يحد من ابتزاز الأشخاص بصور جنسية خاصة.

المتوسط الحسابي للمحور كاملاً	4.53	0.66	%90.6	موافق بشدة
-------------------------------	------	------	-------	------------

الجدول (٧) عبارة عن التحليل الإحصائي لعبارات المحور الثاني (تأثير الوعي الأسري في الحد من الجرائم الجنسية)، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور. بلغ المتوسط الحسابي للمحور كاملاً (٤,٥٣) ويقع ضمن الفئة الأولى (٤,٢٠ - ٥,٠) من مقياس ليكرت الخماسي والذي يشير إلى مستوى (موافق بشدة) وتقلبه النسبة المئوية الكلية (٩٠,٦ %). كما بلغ الانحراف المعياري للمحور كاملاً (٠,٦٦) ويشير إلى مدى تجانس إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور بشكل عام، كما يتضح أن المتوسطات الحسابية بالنسبة للعبارات تراوحت بشكل عام بين (٤,٦٣ - ٤,٤٧) وهذه القيم تقع ضمن الفئة (٤,٢٠ - ٥,٠) وتشير إلى الخيار (موافق بشدة)، وبالتالي فإن أفراد عينة الدراسة من المرين يوافقون بشدة بنسبة ٩٠,٦ % على تأثير الوعي الأسري في الحد من الجرائم الجنسية، وهو تأثير إيجابي حيث أن الوعي الأسري يكوّن لدى الفرد القدرة لكشف أنواع الجرائم الجنسية ويساعد في تجنبها وعدم الوقوع فيها.

تم ترتيب عبارات المحور تنازلياً ابتداءً من المتوسط الأكبر إلى المتوسط الأقل، حيث أظهرت النتائج أن العبارة (يحد من جرائم استدراج الفتيات لممارسات غير أخلاقية) حازت على المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (٤,٦٣) ومستوى استجابة (موافق بشدة)، ثم حلت بعدها في المرتبة الثانية العبارة (يؤدي إلى الحد من نشر المواد الإباحية) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٦) ومستوى استجابة (موافق بشدة)، ثم جاءت في المرتبة الثالثة العبارتان (يقلل من جرائم التحرش الجنسي عبر الإنترنت) و (يحد من ابتزاز الأشخاص بصور جنسية خاصة) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٥) ومستوى استجابة (موافق بشدة).

حلت في المرتبة الخامسة العبارة (يحد من ابتزاز الأشخاص بمقاطع جنسية خاصة) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٤) ومستوى استجابة (موافق بشدة)، ثم حلت في المرتبة السادسة العبارة (يقلل من جرائم التشهير بالجنس من قبل أشخاص على صفحات الإنترنت) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٣) ومستوى استجابة (موافق بشدة)، ثم حلت في المرتبة السابعة العبارة (يساهم في الحد من حدوث جرائم جنسية على مواقع الشبكات الاجتماعية) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٠) ومستوى استجابة (موافق بشدة)، ثم حلت في المرتبة الثامنة العبارة (يقلل من نشر الأخبار الجنسية الزائفة) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٨) ومستوى استجابة (موافق بشدة)، ثم حلت في المرتبة التاسعة والأخيرة العبارة (يساعد في الحد من بيع المنتجات الجنسية غير المشروعة عبر الإنترنت) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٧) ومستوى استجابة (موافق بشدة). كما اتفقت هذه النتائج مع عدد من الدراسات السابقة منها دراسة سعيد (٢٠١٩) ، ودراسة Saidul (2019)، ودراسة التيماني (٢٠٢١).

مناقشة نتائج السؤال الثالث: ما تأثير الوعي الأسري في الحد من المخالفات الأخلاقية؟ للإجابة على السؤال البحثي الثالث، فقد أُجري التحليل الوصفي لعبارات المحور الثالث لأداة الدراسة، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للإجابات على عبارات المحور الثالث، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٨). تأثير الوعي الأسري في الحد من المخالفات الأخلاقية من وجهة نظر المربين مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الترتيب	المستوى	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
2	موافق بشدة	%91.0	0.59	4.55	١. يساهم في الحد من التشهير بالآخرين.
5	موافق بشدة	%90.4	0.59	4.52	٢. يحد من جرائم القذف عن طريق الإنترنت.
9	موافق بشدة	%89.6	0.62	4.48	٣. يحد من جرائم السب عن طريق الإنترنت.
10	موافق بشدة	%88.8	0.75	4.44	٤. يقلل من ترويج الإشاعات بوقائع غير صحيحة.
3	موافق بشدة	%91.0	0.60	4.55	٥. يقلل من الاعتداء المعلوماتي بما يمس النظام العام.
1	موافق بشدة	%92.0	0.53	4.60	٦. يقلل من الاعتداء المعلوماتي بما يمس القيم الدينية.
6	موافق بشدة	%90.4	0.66	4.52	٧. يحد من جرائم التزوير.
7	موافق بشدة	%90.4	0.65	4.52	٨. يحد من جرائم النصب.
4	موافق بشدة	%90.8	0.62	4.54	٩. يحد من عمليات سرقة المعلومات.
8	موافق بشدة	%90.0	0.62	4.50	١٠. يحد من جرائم التنمر الإلكتروني.
	موافق بشدة	%90.4	0.62	4.52	المتوسط الحسابي للمحور كاملاً

الجدول (٨) عبارة عن التحليل الإحصائي لعبارات المحور الثالث (تأثير الوعي الأسري في الحد من المخالفات الأخلاقية)، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور. بلغ المتوسط الحسابي للمحور كاملاً (٤,٥٢) ويقع ضمن الفئة الأولى (٤,٢٠ - ٥,٠) من مقياس ليكرت الخماسي والذي يشير إلى مستوى (موافق بشدة) وتقابله النسبة المئوية الكلية (٩٠,٤%)، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور كاملاً (٠,٦٢) ويشير إلى مدى تجانس إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور بشكل عام، كما يتضح أن المتوسطات الحسابية بالنسبة للعبارات تراوحت بشكل عام بين (٤,٦٠ - ٤,٤٤) وهذه القيم تقع ضمن الفئة (٤,٢٠ - ٥,٠) وتشير إلى الخيار (موافق بشدة)، وبالتالي فإن أفراد عينة الدراسة من المربين يوافقون بشدة بنسبة ٩٠,٤% على تأثير الوعي الأسري في الحد من المخالفات الأخلاقية، وهو تأثير إيجابي حيث أن الوعي الأسري يكوّن لدى الفرد القدرة لكشف أنواع المخالفات الأخلاقية ويساعد في تجنبها وعدم الوقوع فيها.

تم ترتيب عبارات المحور تنازلياً ابتداءً من المتوسط الأكبر إلى المتوسط الأقل، حيث أظهرت النتائج أن العبارة (يقلل من الاعتداء المعلوماتي بما يمس القيم الدينية) حلت في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (٤,٦٠) ومستوى استجابة (موافق بشدة)، ثم جاءت العبارتان (يساهم في الحد من التشهير بالآخرين) و (يقلل من الاعتداء المعلوماتي بما يمس النظام العام) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٥) ومستوى استجابة (موافق بشدة)، ثم جاءت في المرتبة الرابعة العبارة (يحد من عمليات سرقة المعلومات) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٤) ومستوى استجابة (موافق بشدة)، ثم جاءت في المرتبة الخامسة العبارات (يحد من جرائم القذف عن طريق الإنترنت) و (يحد من جرائم التزوير) و (يحد من جرائم النصب) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٢) ومستوى استجابة (موافق بشدة)، ثم جاءت في المرتبة الثامنة العبارة (يحد من جرائم التنمر الإلكتروني) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٠) ومستوى استجابة (موافق بشدة)، ثم جاءت في المرتبة التاسعة العبارة (يحد من جرائم السب عن طريق الإنترنت) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٨) ومستوى استجابة (موافق بشدة)، ثم جاءت في المرتبة العاشرة العبارة (يقلل من ترويج الإشاعات بوقائع غير صحيحة) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٤) ومستوى استجابة (موافق بشدة). كما اتفقت هذه النتائج مع عدد من الدراسات السابقة منها دراسة الزين (٢٠٢١) ، و دراسة الهادي (٢٠٢٠).

مناقشة نتائج السؤال الرابع: الفروق في آراء أفراد العينة نحو محاور أداة الدراسة وفقاً للمتغيرات الأولية.

تم إجراء اختبار (ت) للعينات المستقلة وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدراسة الفروق في آراء أفراد العينة نحو محاور الاستبيان وفقاً للمتغيرات الأولية، وذلك كما يلي:
جدول رقم (٩). نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة للفروق بين متوسطات آراء أفراد العينة نحو محاور أداة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس

المحاور	فئات الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار (ت)	الدلالة الإحصائية	التفسير
تأثير الوعي الأسري في الحد من الجرائم المالية	ذكر	217	4.60	0.47	1.498	0.135	غير دالة إحصائياً
	أنثى	49	4.49	0.47			
تأثير الوعي الأسري في الحد من الجرائم الجنسية	ذكر	217	4.55	0.54	1.187	0.236	غير دالة إحصائياً
	أنثى	49	4.45	0.60			
تأثير الوعي الأسري في الحد من المخالفات الأخلاقية	ذكر	217	4.55	0.50	1.821	0.070	غير دالة إحصائياً
	أنثى	49	4.40	0.56			

الجدول (٩) يوضح نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة للفروق في متوسطات آراء أفراد العينة نحو محاور أداة الدراسة وفقاً لمتغير (الجنس)، ومن خلال قيم الاختبار (ت) وبمقارنة قيم الدلالة الإحصائية نجد أنها جاءت أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) وبالتالي فإنه:

السنة الثانية (مايو ٢٠٢٤)

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسطات آراء أفراد العينة نحو تأثير الوعي الأسري في الحد من الجريمة المعلوماتية وفقاً لمتغير (الجنس) - حيث أن قيم الدلالة الإحصائية المقابلة لجميع المحاور جاءت أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥).

جدول رقم (١٠). نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق بين متوسطات آراء أفراد العينة نحو محاور أداة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي

المحاور	مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة الإختبار F	الدلالة الإحصائية	التفسير
تأثير الوعي الأسري في الحد من الجرائم المالية	بين المجموعات	1.55	2	0.27	1.27	0.329	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	56.82	263	0.22			
	الكلي	58.37	265				
تأثير الوعي الأسري في الحد من الجرائم الجنسية	بين المجموعات	0.14	2	0.07	0.24	0.787	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	79.31	263	0.30			
	الكلي	79.45	265				
تأثير الوعي الأسري في الحد من المخالفات الأخلاقية	بين المجموعات	0.53	2	0.26	1.01	0.365	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	68.50	263	0.26			
	الكلي	69.03	265				

الجدول (١٠) يوضح نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في متوسطات آراء أفراد العينة نحو محاور أداة الدراسة وفقاً لمتغير (المستوى التعليمي)، ومن خلال قيم الاختبار (F) وبمقارنة قيم الدلالة الإحصائية نجد أنها جاءت أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) وبالتالي فإنه:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسطات آراء أفراد العينة نحو تأثير الوعي الأسري في الحد من الجريمة المعلوماتية وفقاً لمتغير (المستوى التعليمي) - حيث أن قيم الدلالة الإحصائية المقابلة لجميع المحاور جاءت أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥).

نتائج الدراسة:

١/ توصلت النتائج إلى أن أفراد عينة الدراسة من المرينين يوافقون بشدة بنسبة ٩١,٦ % ، وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٨) على وجود تأثير للوعي الأسري في الحد من الجرائم المالية، وذلك من خلال:

- يساعد في الحد من جرائم الاحتيال المالي بنسبة موافقة (٩٣,٨%).

- يساهم في الحد من جرائم الغش أثناء التسوق الإلكتروني بنسبة موافقة (٩٣,٦%).
 - يحد من جرائم الابتزاز المالي عن طريق الانترنت بنسبة موافقة (٩٣,٥%).
- ٢/ توصلت النتائج إلى أن أفراد عينة الدراسة من المربين يوافقون بشدة بنسبة ٩٠,٦ % ، وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٣) على وجود تأثير للوعي الأسري في الحد من الجرائم الجنسية، وذلك من خلال:
- يحد من جرائم استدراج الفتيات لممارسات غير أخلاقية بنسبة موافقة (٩٢,٦%).
 - يؤدي إلى الحد من نشر المواد الإباحية بنسبة موافقة (٩١,٢%).
 - يقلل من جرائم التحرش الجنسي عبر الإنترنت بنسبة موافقة (٩١%).
- ٣/ توصلت النتائج إلى أن أفراد عينة الدراسة من المربين يوافقون بشدة بنسبة ٩٠,٤ % ، وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٢) على وجود تأثير للوعي الأسري في الحد من المخالفات الأخلاقية، وذلك من خلال:
- يقلل من الاعتداء المعلوماتي بما يمس القيم الدينية بنسبة موافقة (٩٢%).
 - يساهم في الحد من التشهير بالآخرين بنسبة موافقة (٩١%).
 - يقلل من الاعتداء المعلوماتي بما يمس النظام العام بنسبة موافقة (٩١%).
- ٤/ أظهرت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسطات آراء أفراد العينة نحو تأثير الوعي الأسري في الحد من الجريمة المعلوماتية وفقاً لمتغير (الجنس).
- ٥/ أظهرت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسطات آراء أفراد العينة نحو تأثير الوعي الأسري في الحد من الجريمة المعلوماتية وفقاً لمتغير (المستوى التعليمي).

التوصيات:

يوصى الباحثان بما يلي:

١. ضرورة تدريب أفراد الأسرة السعودية على اتخاذ التدابير والإجراءات والاحتياطات الأمنية اللازمة لحماية أنفسهم وذويهم من الجرائم المعلوماتية والحد من مخاطرها، والتي قد ترجع إلى ضعف الوعي الأسري بهذه الجرائم.
٢. حث أفراد الأسرة على الإبلاغ عن أي تعدي إلكتروني يحدث معهم للجهات المختصة حتى يتعاون الجميع في الحد من النشاط الإجرامي للمعتدين.
٣. ضرورة تعاون الجهات المعنية على تثقيف وتوعية أفراد الأسرة السعودية بالمفاهيم الجديدة المرتبطة بالجرائم المعلوماتية والإلكترونية.
٤. تدعيم مناهج التعليم العام منذ الصغر بمشكلات الأمن المعلوماتي وكيفية التعامل مع المواقع الموثوق بها، وطرق التعرف على هذه المواقع، وبعض المعلومات الأساسية الخاصة بالتعامل مع الفضاء السبراني لتكون الجرعات التعليمية وفقاً لكل مرحلة تعليمية.

٥. تثقيف الشباب والأطفال بإجراءات وطرق التعامل مع الأشخاص مجهولي الهوية في الألعاب الإلكترونية الجماعية لحماية أنفسهم من الأضرار الإلكترونية التي قد تلحق بهم.
٦. التوعية الإعلامية بمخاطر الجرائم المعلوماتية بكثافة أكثر، وتعريف المجتمع السعودي على عمليات الاختراقات والاستهداف التي تتم للمجتمع السعودي من جهات خارجية، وطرق تجنب الأسر السعودية لذلك.
٧. تشديد العقوبات على الجرائم المعلوماتية وحث المجتمع الدولي على عمل اتفاقات دولية لتتبع أصحاب جرائم الإنترنت، وتحديد قواعد للتعامل مع هذه العمليات بصورة واضحة وسريعة.
٨. تفعيل الدور الوقائي الذي يسبق وقوع الجرائم المعلوماتية، وذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات التوعوية (المسجد، الأسرة، دور التعليم، أجهزة الإعلام)، وذلك بالتوعية بخطورة هذه الجرائم على الأسرة والمجتمع، والسعي في تقوية الوازع الديني.
٩. تنسيق وتوحيد الجهود بين الجهات المختلفة في الدولة: التشريعية، والقضائية، والضبطية، والفنية، وذلك من أجل سد منافذ الجرائم المعلوماتية قدر المستطاع.

المراجع

أولاً: المراجع العربية.

- إبراهيم، خالد ممدوح (٢٠١٦)، الجرائم المعلوماتية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.
- أبو منصور، حسين يوسف (٢٠١٧)، توظيف تقنية التصنيف الربطي للكشف عن مواقع التصيد الإلكتروني، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٥ (٩).
- أحمد، نجوى محمد (٢٠١٩)، نحو برنامج مقترح للممارسة العامة لتنمية الوعي الأسري للفتيات المقبلات على الزواج : دراسة مطبقة على المدينة الجامعية للمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بأسوان ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، ٦٢ ، ج ٣ .
- التيماني ، مداخل زيد عبد الرحيم (٢٠٢١)، واقع الوعي المعلوماتي بالأمن السيبراني لدى الأفراد في المجتمع السعودي كما يدركها الخبراء المختصين بالأمن السيبراني ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ، ٦٧.
- جبور ، منى (٢٠١٢) ، الامن السيبراني : التحديات ومستلزمات المواجهة ، جامعة الدول العربية ، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية ، اللقاء السنوي الأول للمختصين في أمن وسلامة الفضاء السيبراني.
- جريدة الوطن، مقال بعنوان ٦٧% ارتفاع متهمي الجرائم المعلوماتية ، بتاريخ ١ نوفمبر ٢٠٢٣- ١٧ - ربيع الثاني ١٤٤٥ هـ ، عبر الرابط <https://www.alwatan.com.sa/article/1136422>
- جواد، أشرف حسن محمد (٢٠١٥)، الجريمة المعلوماتية أو الالكترونية: أنواعها وخصائصها وطرق الوقاية منها ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، مج ٢٣ ، ع ١ .
- الربيعه ، صالح بن علي (٢٠١٨) ، الأمن القومي وحماية المستخدم من مخاطر الانترنت ، الملتقى الأول بإدارة العامة لتعليم جدة .
- رشاد ، أحمد (٢٠١٤) ، مدى إدراك أولياء الأمور لأدوارهم الرامية إلى تعزيز سلامة الأطفال على شبكة الانترنت ودرجة ممارستهم لها ، مجلة العلوم التربوية ، ع(١) ، كلية البنات للآداب والعلوم التربوية ، جامعة عين شمس .
- زيدان ، محمد سعيد أحمد (٢٠١٣)، علم الاجتماعي وتنمية الوعي الاجتماعي لطلاب المرحلة الثانوية ، ط١، القاهرة ، سفير للإعلام والنشر .
- الزين ، غدير برنس (٢٠٢١) ، الجرائم الالكترونية ومستوى الوعي بخطورتها : دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي الأردني ، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية ، الجامعة الإسلامية بغزة ، مج ٢٩ ، ع ٢ .
- سعيد ، أميمة دسوقي محمد (٢٠١٩) ، الوعي المجتمعي بالجرائم المعلوماتية لدى الطالبة الجامعية : دراسة من منظور تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، مجلة الخدمة الاجتماعية ، ٦٤ ، ج ٣.
- سليمان ، شاكر (٢٠٢٣)، الآليات القانونية لحماية الطفل من جرائم الاستغلال الجنسي عبر الانترنت ، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة ، مج ٨، ع ١، ٩٣ - ١٢٢.

- الشريف ، أشرف عبد المحسن (٢٠١٦) ، أمن وحماية المستندات الالكترونية على بوابة الحكومات العربية ، مجلة أعلم ، الاتحاد العربي للمكتبات ، عدد (١٦).
- صائغ، وفاء بنت حسن (٢٠١٨)، وعي أفراد الاسرة بمفهوم الامن السيبراني وعلاقته باحتياجاتهم الأمنية من الجرائم الالكترونية، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، ١٤ع ، ٣ج .
- عبد الحليم ، عفاف حمدي (٢٠١٤)، فاعلية برنامج مقترح في إدارة الأزمات الأسرية لتنمية الوعي الأسري لدى طالبات كلية التربية النوعية ، رسالة ماجستير ، جامعة طنطا ، كلية الاقتصاد المنزلي.
- العريان ، محمد علي العريان(٢٠١٤)، الجرائم المعلوماتية، دار الجامعة الجديدة للنشر.
- العقيل، صالح عبد الله (٢٠٢٢)، الوعي الاجتماعي والجرائم الالكترونية : دراسة ميدانية على عينة من الافراد بمدينة بريدة في منطقة القصيم ، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية ، ٢٦ع ، ٢ج١.
- علواش ، كهينة (٢٠٢٢)، مخاطر الجريمة الالكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بين اختراق الخصوصية وآليات المواجهة ، مجلة دراسات ، مج ١١ - ٢ع .
- الخديان، سليمان و خطاطبة ، يحيي (٢٠١٨) ، صور جرائم الابتزاز الالكتروني ودوافعها والاثار النفسية المترتبة عليها من وجهة نظر المعلمين ورجال الهيئة والمستشارين النفسيين ، مجلة البحوث الامنية ، كلية الملك فهد الامنية ، مركز البحوث والدراسات ، مج ٢٧ ، ٦٩ع .
- غريب ، ماجدة والأمير ، حسن (٢٠١٧)، مدى الوعي لدى الفئة العمرية الشابة بنظام عقوبات الجرائم المعلوماتية السعودي ، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية ، مج ٥ ، ٩ع ، ١٧-٣٢.
- القحطاني ، ذيب بن عايش (٢٠١٥)، أمن المعلومات ، الرياض : مكتبة الملك فهد للنشر.
- القحطاني ، نورة بنت ناصر (٢٠١٩) ، مدى توافر الوعي بالأمن السيبراني لدى طلاب وطالبات الجامعات السعودية من منظور اجتماعي : مجلة شؤون اجتماعية ، مج ٣٦ ، ١٤٤ع .
- كرامة ، رضا جاد (٢٠٢٠)، الوعي الأسري بالمهارات الحياتية للأشخاص ذوي الإضطرابات النمائية كمتطلب أساسي في مرحلة ما بعد التدخل المبكر ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، مج ٦٥ .
- متولي ، أحمد حسني (٢٠١٥) ، الجرائم المعلوماتية : رؤية مقترحة من منظور تربوي لدور أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية لزيادة الوعي بمكافحة الجرائم المعلوماتية ، المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجرائم المعلوماتية ، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية .
- المرابطي ، كامل (٢٠١٨)، الوعي المعرفي والتنمية المستقبلية ، العراق ، مجلة آداب البصرة .
- المنتشري ، فاطمة يوسف (٢٠٢١) ، درجة وعي معلمات المرحلة المتوسطة بالأمن السيبراني في المدارس العاملة بمدينة جدة من وجهة نظر المعلمات ، المجلة العربية للتربية النوعية ، ١٤ع .
- ندا ، صفاء علي رفاعي (٢٠١٧)، الوعي الاجتماعي بالجرائم الالكترونية في نصر : دراسة ميدانية على محافظة الإسكندرية ، المجلة العلمية لكلية الآداب ، جامعة أسيوط ، ٦٣ع .

السنة الثانية (مايو ٢٠٢٤)

- نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي الصادر عام ١٤٢٨هـ ، المادة الأولى ، الفقرة الثامنة .
- الهادي ، هيام محمد (٢٠٢٢)، تعرض المراهقين للجرائم الإلكترونية عبر وسائل الإعلام الرقمي وتأثيرها على إدراكهم للأمن الاجتماعي المصري، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال ، ٣٠٤ .
- الهديف ، مفتاح ميلاد (٢٠٢٢)، الجرائم الإلكترونية ، مجلة التربوي ، جامعة المرقب ، ٢٠٤ ، ١٤١ - ١٥٠ .

ثانياً: المراجع الأجنبية.

- Alzubaidi, A. (2021). Measuring the level of cyber-security awareness for cybercrime in Saudi Arabia. Heliyon,7(1).
- Gupta, S.; Singh, A.; Kumari, S., & Kunwar, N. (2017). Impact of Cyber Crime through Social Networking Sites on Adolescents Perceptions of Social Issues, International Journal of Law; 3 (6).
- Ismailova, R., & Muhametjanova, G. (2016). Cyber-crime risk awareness in Kyrgyz Republic. Information Security Journal: A Global Perspective, 25(1-3), 32-38.
- Rayan, T., Kariuki, M. & Yilmaz, M. (2011). A comparative analysis of cyberbullying perceptions of perspective educators: Canada and Turkey. The Turkish online journal for educational technology. 10(3), 1-12.
- Saidul, I. (2019). Cyber Crimes and Its Effects on Teens Perception of Social Security: An Empirical Study, International Journal of Cyber Criminology; 3 (2).